

وزارة الطاقة: 4.2 مليار متر مكعب طلب سنوي على المياه بالإمارات»



أحمد الكعبي: أهمية قصوى للهدف الـ6 من التنمية المستدامة •

أبوظبي: عدنان نجم

افتتح المهندس أحمد الكعبي، وكيل وزارة الطاقة والبنية التحتية المساعد لقطاع الكهرباء والمياه وطاقة المستقبل، منتدى المياه، ضمن فعاليات القمة العالمية لطاقة المستقبل 2024، الذي تستضيفه العاصمة أبوظبي، والذي يجمع قادة صناعة القطاع وصناع السياسات والمنظمين والمستثمرين والخبراء والأكاديميين، لمناقشة التحديات والفرص وسبل استدامة قطاع المياه.

وأكد أحمد الكعبي، خلال كلمته الافتتاحية لمنتدى المياه، أن المنتدى فرصة حقيقية للتركيز على العديد من المحاور والنقاط الأساسية المتعلقة بأهمية المياه وتحديات حمايتها وإدارتها بشكل مستدام، باعتبارها حاجة إنسانية أساسية وعاملاً رئيسياً في دفع عملية النمو المستدام، وضرورة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية، والطاقة وإنتاج الغذاء وغيرها.

وأوضح أن الإمارات تولي أهداف التنمية المستدامة أهمية قصوى، لا سيما الهدف الـ 6 الذي يركز على «ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع»، وأن مستهدفات هذا الهدف تشتمل على جميع جوانب النظم الصحية لتدوير المياه، حيث سيساهم تحقيقها في إحراز تقدم ملموس في باقي الأهداف، وخاصة تلك المتعلقة بالصحة والتعليم والاقتصاد والبيئة.

وقال الكعبي: «يقدر حجم الطلب على المياه في دولة الإمارات بنحو 4,2 مليار متر مكعب سنوياً، ونظراً لموقع الدولة الصحراوي فإنها تمتلك كمية صغيرة جداً من المياه الجوفية، ولذلك اتجهت نحو الاعتماد بشكل رئيسي على مصادر غير تقليدية لإنتاج المياه العذبة لأغراض الشرب والاستخدامات المختلفة، حيث بلغت نسبة مساهمة موارد المياه غير التقليدية 53%، تشمل المياه المنتجة من تحلية مياه البحر وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، ضمن «منظومة الإمداد المائي».

وأضاف: «تجسدت أهمية المياه في الإمارات بصورة واضحة في استراتيجية الحكومة الاتحادية كروية الإمارات 2021، ورؤية نحن الإمارات 2031، ومستهدفات محور استدامة الموارد المائية في برنامج عمل مئوية الإمارات 2071، التي تشكل برنامج عمل حكومياً طويلاً الأمد، للوصول إلى محصلة تنموية وتطويرية شاملة، كي تكون الإمارات أفضل دولة «في العالم بحلول عام 2071».

وتابع: «يشير تقرير الأمم المتحدة الصادر حول أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030 إلى تحقيق الإمارات ما معدله 100% في مجال تقديم خدمات مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، كما حققت الدولة نتيجة 79% في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وهي من أفضل النتائج إقليمياً، ونسعى إلى تحسين هذه النتيجة، خلال السنوات المقبلة، عبر ضمان المواءمة والتكامل بين استراتيجيات المياه والطاقة والبيئة والغذاء».

وأكد الكعبي جهود دولة الإمارات لضمان استدامة قطاع المياه، لا سيما إطلاق وزارة الطاقة والبنية التحتية استراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات 2036، في سبتمبر/أيلول 2017، الهادفة إلى ضمان استدامة واستمرارية الوصول إلى المياه خلال الظروف الطبيعية وظروف الطوارئ القصوى، وخفض إجمالي الطلب على الموارد المائية بنسبة 21%، وخفض مؤشر ندرة المياه بمقدار 3 درجات، وزيادة نسبة إعادة استخدام المياه المعالجة إلى 95%.

كما لفت إلى أن «مبادرة محمد بن زايد للماء» وإطلاق مسابقة «إكس برايز» للحد من ندرة الماء، تمثل أحد الجهود المتميزة لتعزيز منظومة الأمن المائي العالمي، ومحور التزام الدولة في تسريع وتيرة تطوير الحلول التكنولوجية التحويلية في مجال تحلية المياه، التي تعزز فرص تحقيق الوصول المستدام إلى المياه النظيفة على مستوى العالم.